

التمويل الإسلامي المستدام لأبعاد التنمية المستدامة - حالة الصكوك الإسلامية في ماليزيا Sustainable Islamic Finance for the Dimensions of Sustainable Development – The Case of Islamic Sukuk in Malaysia

فيجل عبد الحميد¹

المركز الجامعي مرسلني عبد الله - تيبازة

feidjel@gmail.com

أ.د. براق محمد

المدرسة العليا للتجارة - الجزائر

esc16berrag@gmail.com

تاريخ الوصول 2020/08/19 القبول 2021/09/21 النشر على الخط 2022/04/15

Received 19/08/2020 Accepted 21/09/2021 Published online 15/04/2022

ملخص

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يهدف إلى توضيح مفهوم كل من التمويل الإسلامي المستدام وكذا التنمية المستدامة من منظور إسلامي، من خلال تناول أبعادها ومتطلباتها، إضافة إلى بيان دور الصكوك الإسلامية وكفاءتها في تمويل الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة. كما يهدف أيضا، إلى توضيح استخدامات الصكوك الإسلامية كأداة مستدامة في تمويل أبعاد التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى أنواعها واستخداماتها التنموية في التجربة الماليزية. وقد خلص البحث إلى أن التمويل الإسلامي تمويل مستدام يلائم تحقيق كافة أبعاد التنمية المستدامة، إذ يعتمد على أدوات مالية قائمة على مبادئ مستمدة من الشريعة الإسلامية تضمن كفاءتها وقدرتها على تحقيق استدامة التمويل. كما تم التوصل إلى أن الصكوك الإسلامية استخدمت في ماليزيا لتمويل المشاريع التنموية، الاقتصادية، الاجتماعية إضافة إلى المشاريع البيئية، وبالتالي المساهمة في تحقيق كافة أبعاد التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: تمويل إسلامي، استدامة، تنمية مستدامة، صكوك إسلامية، ماليزيا.

Abstract

The importance of this research is that it aims to clarify the concepts that are related to the Islamic finance as sustainable financing as well as sustainable development from an Islamic perspective, by examining its dimensions and requirements. in addition to explaining the role of Islamic instruments and their efficiency in financing the various dimensions of sustainable development.

It also aims to clarify the uses of Islamic Sukuk as a sustainable tool in financing the dimensions of sustainable development by examining their types and their developmental uses in the Malaysian experience.

The research concluded that Islamic finance is a sustainable financing appropriate to achieve all dimensions of sustainable development, as it relies on financial tools based on principles derived from Islamic law that guarantee their efficiency and their ability to achieve sustainable financing.

It was also concluded that Islamic bonds were used in Malaysia to finance developmental, economic and social projects in addition to environmental projects, thus contributing to achieving all dimensions of sustainable development.

Keywords: Islamic financing, sustainability, sustainable development, Islamic Sukuk, Malaysia.

1. مقدمة

منذ ظهور مفهومها لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، تحظى التنمية المستدامة باهتمام كبير من قبل الدول، إذ يقاس تطور هذه الأخيرة ونموها بمدى قدرتها على تحقيق الأبعاد المختلفة لهذه التنمية، هذه الأخيرة التي تتطلب توفر التمويل اللازم.

ويعتبر توفير التمويل اللازم لعملية التنمية المستدامة ضرورة ملحة، وتحقيقه مطلب شرعي، كما أن هذا التمويل ينبغي أن يتميز بالاستدامة وفق ما تتطلبه خصائص العملية التنموية.

وترتكز الاستدامة على الربط بين الحاضر والمستقبل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المختلفة. لذلك، تتطلب أدوات تمويل ذات كفاءة وقدرة عالية، وهو ما يمكن أن توفره الصكوك الإسلامية.

لقد أصبحت الصكوك الإسلامية أدوات تمويلية رائجة لما تتمتع به من خصائص تضمن كفاءتها وقدرتها على توفير التمويل المستدام نظرا لتنوعها وقيامها على عقود شرعية، وقد استخدمت في الكثير من الدول ومنها ماليزيا.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الورقة للإجابة على السؤال الرئيس الموالي:

كيف يضمن التمويل الإسلامي تمويل أبعاد التنمية المستدامة بشكل مستدام على ضوء تجربة الصكوك الإسلامية الماليزية؟

وتهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها ما يلي:

- التعريف بماهية استدامة التمويل الإسلامي.
- التعريف بماهية التنمية المستدامة ومتطلباتها وأبعادها.
- الوقوف على أهمية التمويل الإسلامي المستدام في تمويل أبعاد التنمية المستدامة نظريا وتطبيقيا من خلال تجربة الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

وبغية تحقيق أهداف البحث، تقسم الدراسة إلى المحورين المواليين:

- علاقة التمويل الإسلامي المستدام بالتنمية المستدامة؛
- الصكوك الإسلامية كمصدر مستدام لتمويل التنمية المستدامة في ماليزيا.

2. علاقة التمويل الإسلامي المستدام بالتنمية المستدامة

ويحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى توفير التمويل اللازم الذي يتلاءم مع أبعادها، وتتوفر في التمويل الإسلامي خصائص الاستدامة إذ أنه يراعي الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية ويحافظ على البيئة (البعد البيئي)، كما يعتمد على الابتكار والإبداع بما يمكن من تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا البعد الأخلاقي.

1.2 . مفهوم التمويل الإسلامي المستدام

يمثل تحقيق عوائد اقتصادية هدف كل مؤسسة أو مستثمر، غير أن المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فرضت مراعاة جوانب مهمة (كالحفاظ على البيئة) عند تحقيق هذه العوائد، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال التمويل الإسلامي المستدام.

1.1.2. تعريف التمويل الإسلامي المستدام

يعرفه المكتب الاتحادي للبيئة بسويسرا،^(#) بقوله "يقال أن النظام المالي "مستدام" عندما تفضل قراراته التمويلية والاستثمارية نشاطا اقتصاديا يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المحدودة للموارد غير المتجددة والقدرة التجديدية للموارد المتجددة".¹

ويبين هذا التعريف أن الاستدامة تربط بين تحقيق العوائد الاقتصادية (من خلال النشاطات التمويلية والاستثمارية)، وتهتم في نفس الوقت بنوعية الموارد الطبيعية (أي الحفاظ على البيئة).

فالتمويل المستدام لا يهدف إلى توليد العوائد المالية فحسب، بل يتعدى إلى الاهتمام بالجوانب الإيكولوجية (البيئية) والاجتماعية، وذلك باستخدام استراتيجيات الاستثمار والتمويل والتي تختلف حسب الهدف منها وحسب المنطقة التي تتم فيها.²

وبهذا، يختلف التمويل المستدام عن التمويل التقليدي الذي يهدف إلى تحقيق العوائد المالية وتجنب المخاطر، ولا يراعي الجوانب البيئية والاجتماعية.

أما التمويل الإسلامي فيعرف بأنه "تقدم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية".³

يلاحظ أن هذا التعريف لم يشر إلى تمويل المشاريع الفردية، ذلك أنه عادة ما يبدأ المشروع بالاعتماد على موارد خاصة دون اللجوء إلى مصادر خارجية.

ويتميز التمويل الإسلامي بخصائص ومبادئ أهمها أنه مبني على المشاركة، ومدعوم بالأصول وهو تمويل أخلاقي مستدام، يراعي الالتزام بالمسؤولية البيئية والاجتماعية، ويعزز مبدأ تقاسم المخاطر والمشاركة في الأرباح، إضافة إلى أنه يربط الاقتصاد المالي بالاقتصاد الحقيقي، ويحقق الشمول المالي والرعاية الاجتماعية في الاقتصاد.⁴

2.1.2. الاستدامة من المنظور الإسلامي

تعرف الاستدامة بأنها "الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المادية والطبيعية والإنسانية بشكل متوازن مع البيئة الطبيعية بحيث تتم الاستفادة إلى ما شاء الله من جميع الموارد الطبيعية الموجودة".⁵

ويوضح الشكل رقم 1 أدناه، المفاهيم الأساسية للاستدامة في الإسلام والمتمثلة فيما يلي:¹

(#) Office Fédéral de l'Environnement (OFEV).

, Office fédéral de l'environnement (OFEV), confédération "Finance durable" 1- suisse, <https://www.bafu.admin.ch/bafu/fr/home/themes/economie-consommation/info-specialistes/finance-durable.html#1222333580>, consulté le : 24/07/2020.

, dossier, *la Vie économique* 1- "la finance durable, une chance pour la suisse" 2- Philipp Krüger, https://dievolkswirtschaft.ch/content/uploads/2015/12/18_Dossier_FR.pdf, consulté le : 24/07/2020.

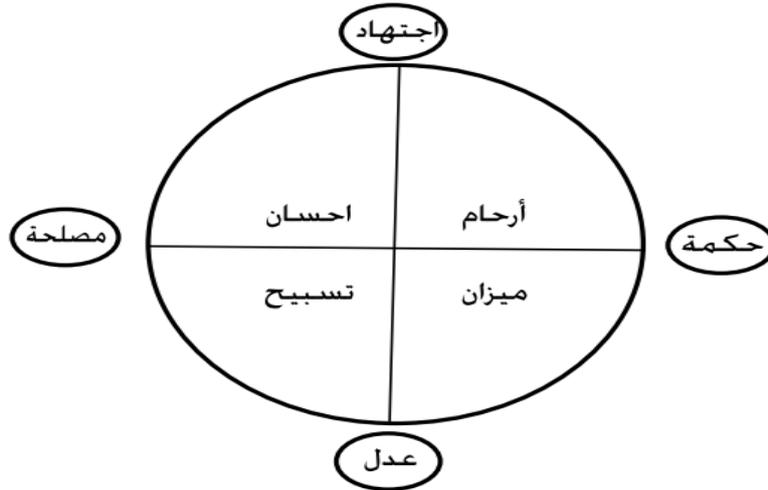
³ - منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي، بحث تحليلي رقم 13، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة، 1425هـ/2004، ص: 12.

⁴ - التمويل الإسلامي: تعزيز التنمية الاقتصادية الحقيقية، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 28 أكتوبر 2015، ص: 01.

⁵ - نايف بن نائل بن عبد الرحمن أبو علي، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية حالة دراسية: منطقة الحجاز، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم العمارة الإسلامية، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1431/1432، ص: 40.

- الحكمة، إذ الحصول على الحكمة، والبحث عنها من جميع الأمم، هو أمر يجعل المجتمع بيئيا يتبنى الاستدامة كمنهج حياة.
- العدل، يعني الحكم الراشد بمفهومه الواسع، وهو أساس وجوهر قاعدة مستدامة مبنية على الحقوق.
- المصلحة، وتشير إلى توافق الجميع بما يعتبر "جيذا" للجميع، وهو مبدأ وحكم السلع الجماعية والمصالح العامة.
- الاجتهاد، وذلك بالاستثمار في رأس المال الفكري وإعمال الاجتهاد لحل المشاكل الآنية والمستقبلية، كما يتعلق الأمر - أيضا - بالابتكار وإعادة اختراع أدوات جديدة وأساليب للتحويل نحو الاستدامة.

الشكل 1: المفاهيم الأساسية للاستدامة في الإسلام



المصدر: عودة راشد الجيوسي، مرجع سبق ذكره، 2013، ص: 25.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن التمويل الإسلامي، بطبيعته، تمويل مستدام كونه يتمثل في تقديم ثروة عينية أو نقدية من طرف إلى آخر بغية الاسترباح على أساس المشاركة، أو يكون تمويلا ذاتيا وفق الصيغ والعقود الإسلامية، بما يحقق الاستغلال الأمثل لجميع الموارد (الطبيعية، المادية، والإنسانية وغيرها) مع الحفاظ على البيئة والاستفادة منها في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

2.2 مفهوم التنمية المستدامة من منظور إسلامي

يختلف تمويل التنمية المستدامة بين المنظور الإسلامي ونظيره التقليدي، فتربط وتشابك أبعاد التنمية المستدامة يتطلب وجود تمويل أكثر كفاءة وهو ما يمكن أن يوفره التمويل الإسلامي من خلال أدواته كالصكوك الإسلامية التي تمتاز بتنوعها.

1.2.2 تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي

يعني مفهوم التنمية الاقتصادية "قيام المجتمع باستخدام الموارد أفضل استخدام ممكن في ظل المعرفة التقنية السائدة وتوزيع الناتج توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع كما يراعي مفهوم حد الكفاية، والذي يتناسب مع حجم الدخل".²
يلاحظ من هذين التعريفين، أن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى هدفين رئيسيين هما:³

¹ - عودة راشد الجيوسي، تقدم: سمو الأمير الحسن بن طلال، ترجمة: الإسكندرية، مجموعة الترجمة: جمانة وليد وآخرون، الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، مؤسسة فريدريش إيبوت، عمان، الأردن، 2013، ص: 24-25.

² - زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 143.

³ - المرجع نفسه، ص: 145.

- تحسين مستوى الدخل الفردي الحقيقي.
- تحسين مستوى العدالة في توزيع الدخل.
- وتختلف التنمية من منظورها التقليدي عن مفهومها الإسلامي، فيما يلي:¹
- غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، ولذلك تقاس مستويات التنمية بمؤشرات مادية بحتة.
- إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.
- اعتبار تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد في شكل مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك باعتبار المجتمع الأوربي مجتمعا نموذجيا للمجتمعات الأخرى يجب اللحاق به.
- وبذلك، تعرف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي بأنها "نشاط موجه إلى الهدف، ومحقق للفضيلة، ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني، في كل مظهره، وإلى بناء قوة الأمة، لكي تقوم بدورها في العالم، دور الاستخلاف في الأرض، ودور الأمة الوسط".²
- ولقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، إذ عرفها التقرير بأنها "تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".³
- أي أن التنمية المستدامة تقوم على ربط الحاضر بالمستقبل من خلال تلبية الاحتياجات الحالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد بما يحافظ على نصيب الأجيال اللاحقة منها.
- وبناء على ما سبق، يمكن تعريف التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي بأنها نشاط موجه لتحقيق الهدف ومحقق للفضيلة يقوم على مشاركة الإنسان ويسعى لتحقيق رفاهيته انطلاقا من الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة (الطبيعية، المادية، المالية، والبشرية) دونما إسراف ولا تبذير، بما يضمن الحفاظ على نصيب الأجيال اللاحقة من هذه الموارد، ويجسد عمارة الإنسان للأرض، ويبني الأمة ويقوي دورها.
- 2.2.2. متطلبات التنمية المستدامة من منظور إسلامي**
- يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي:⁴

¹ - التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج الإعلامي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1427 هـ، ص ص: 42-43.

² - أحمد خورشيد، ترجمة: رفيق يونس المصري، "التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2، العدد 2، 1985/1405، ص: 68.

³ - مطانيوس مخلوع و عدنان غانم، "نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص: 38.

⁴ - التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج الإعلامي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1427 هـ، ص ص: 40-41.

- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية، وذلك بترشيد الاستهلاك الحاضر وتقدير ما قد يستجد من الموارد والثروات في المستقبل.
- سد الاحتياجات البشرية وترشيد الاستهلاك، ويتم ذلك من خلال التعرف على الاحتياجات البشرية الحالية والمستقبلية وترتيب أولوياتها.
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع، ويكون ذلك بتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار والاستثمار في المواهب البشرية.
- التنمية الاقتصادية الرشيدة، من خلال ربط البرامج الاقتصادية بالبحوث العلمية والمعرفة.
- الحفاظ على البيئة، ويتم ذلك من خلال تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة.
- الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية، وذلك من خلال توطيد العلاقات والشراكة على المستوى الداخلي وتبادل المعارف مع الخارج.

3.2.2. أبعاد التنمية المستدامة من منظور إسلامي

- تنحصر المتطلبات المذكورة سابقا في ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة ترتبط مع بعضها وتشابك بما يحقق المعنى المراد منها في الواقع العملي، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:
- **البعد البيئي**، ويركز على مراعاة الحدود البيئية، إذ ينبغي وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية، واستنزاف المياه وقطع الغابات.¹ أي أن البعد البيئي يركز على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية الأنساق الطبيعية.²
 - **البعد الاجتماعي**، عادة ما يشمل هذا البعد "التزاما يدعم التكامل الاجتماعي عن طريق تعزيز مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة وقائمة على دعم جميع حقوق الإنسان واحترامها وعلى عدم التمييز والتسامح واحترام التنوع وتكافؤ الفرص والأمن ومشاركة الجميع بمن فيهم المحرومون والمستضعفون والفئات المحرومة والمستضعفة".³ أي أن الإنسان هو جوهر العملية التنموية.
 - وبالتالي، يصبح الهدف النهائي للتنمية المستدامة هو الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية بمشاركة الشعب في اتخاذ القرار بشفافية تامة.⁴
 - **البعد الاقتصادي**، وذلك من خلال تطوير البنى التحتية الاقتصادية مع توفر الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.⁵

¹ - بوبكر الصديق بن الشيخ، "الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب بعض الدول الإسلامية"، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس، محرم 1435هـ/نوفمبر 2013، ص: 85.

² - عبد الله جمعان الغامدي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 1، 1430/2009، ص: 188.

³ - التقرير السادس: تعزيز المنشآت المستدامة، البند السادس من جدول الأعمال، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 96، 2007، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، الطبعة الأولى، 2007، ص: vi.

⁴ - بوبكر الصديق بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، محرم 1435هـ/نوفمبر 2013، ص: 84.

⁵ - عبد الله جمعان الغامدي، مرجع سبق ذكره، 1430/2009، ص: 188.

يلاحظ مما سبق، أن مفهوم التنمية المستدامة يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية في تشابك أبعاد التنمية المستدامة، من جهة، إضافة إلى أن هذه الأخيرة أكثر شمولية من الأولى.

كما أن هناك تعقيدا وتبادلا للتأثير بين هذه الأبعاد، وذلك كما يلي:¹

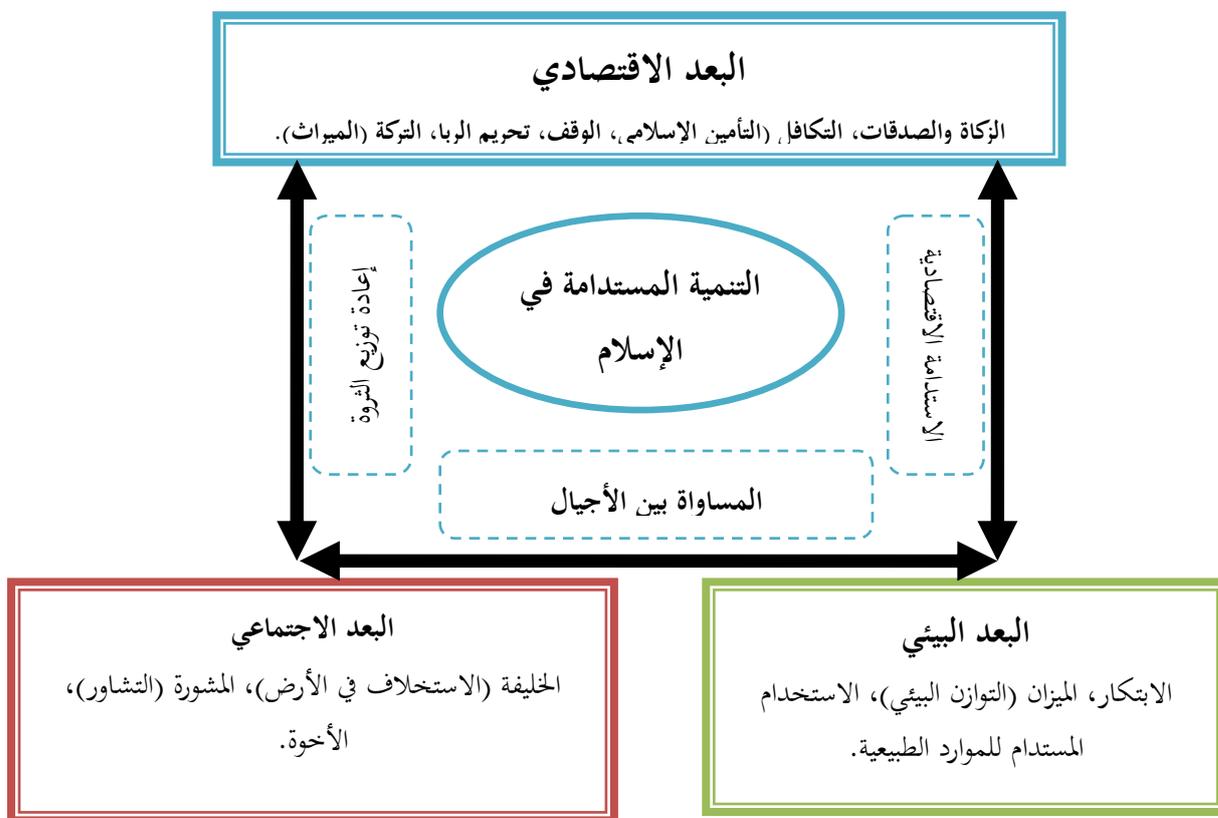
- التأثير المتبادل بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي، إذ يؤثر النشاط الاقتصادي على البيئة من خلال استخدام الموارد الطبيعية، ورمي النفايات والتلوث، كما تقدم البيئة للاقتصاد الموارد الطبيعية، وتساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وغيرها.

- التأثير المتبادل بين البعد البيئي والبعد الاجتماعي، إذ تقدم البيئة للمجتمع إمكانية الوصول إلى الموارد والمرافق، وكذا مساهمتها في تحسين الظروف الصحية والمعيشية وتوفير مناصب العمل. ومن جهة أخرى، تؤثر المتغيرات الاجتماعية على البيئة، من خلال زيادة النمو الديمغرافي، أنماط الاستهلاك، التعليم البيئي والمعلومات، وكذا الأطر المؤسسية والقانونية وغيرها.

- التأثير المتبادل بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، إذ يؤثر البعد الاجتماعي من خلال هيكل القوى العاملة والسكان والأسر، إضافة إلى التعليم والتدريب، ومستويات الاستهلاك، والأطر المؤسسية والقانونية، أما تأثير البعد الاقتصادي على الاجتماعي فيكون من خلال التأثير في مستوى الدخل وعدالة توزيعه، وكذا توفير مناصب العمل، وغيرها.

ويمكن تمثيل أبعاد التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي وعلاقة التشابك بينها من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2: العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة من منظور إسلامي



, *Cahiers statistiques*, Organisation de "Mesurer le développement durable"¹ – Candice Stevens, coopération et de développements économiques (OCDE), N.10, mars 2006, p:1. .2020/7/024<http://www.oecd.org/fr/sdd/36328924.pdf>, le:

المصدر:

Abdul Haseeb Ansari & Parveer Jamal & Umar A. Oseni, "sustainable Development: Islamic Dimension With Special Reference to Conservation of the Environment", Advances in Natural and Applied Sciences, 6(5), 2012, p: 609.

3.2. التمويل المستدام لأبعاد التنمية المستدامة من خلال الصكوك الإسلامية

لا يمكن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ما لم يتوفر التمويل اللازم لها، فاستغلال الموارد المختلفة استغلالاً أمثلاً يرتبط بمدى توفر الموارد الحقيقية والنقدية اللازمة.

1.3.2. تعريف تمويل التنمية المستدامة

يأخذ تمويل التنمية معنيين أحدهما حقيقي والآخر نقدي. أما المعنى الحقيقي، فيقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، وتتمثل هذه الموارد في سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجات المشتغلين في مشروعات التنمية (المشاريع الاستثمارية). في حين يقصد بالمعنى النقدي لتمويل التنمية المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية أو مصادرها التي بموجبها تم توفير الموارد الحقيقية للتنمية.¹

وتمويل التنمية المستدامة هو "توفير المبالغ النقدية اللازمة وفق إجراءات كفؤة وفعالة بما يضمن استدامة دفع وتطوير المشاريع الخاصة والعامة التي تخدم الأهداف الإنمائية للمجتمع".²

أي أن التنمية المستدامة تحتاج إلى التمويل المستدام، ذلك أن خدمة الأهداف الإنمائية للمجتمع تركز على الاستغلال الأمثل للموارد (الطبيعية، المادية والبشرية) بما يضمن الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة من هذه الموارد.

2.3.2. كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة

تقوم الصكوك الإسلامية على عقود شرعية تمكن من توفير موارد مالية متنوعة تسمح بتعبئة المدخرات الضرورية لتمويل التنمية المستدامة، ويظهر ذلك فيما يلي:

- الربط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي

يشترط التصكيك الإسلامي وجود الأصول قبل تصكيكها الأمر الذي يحفظ قيمة هذه الأصول، ومنه يحدث التوازن بين الاقتصاد المالي والحقيقي.³ ففي ظل التمويل الإسلامي تكون نسبة الديون إلى الثروة الحقيقية محدودة، لكونها مقيدة بمعدلات المشاركة المرتبطة

¹ - محمد عريقات حربي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997، ص: 78.

² - عبد النور علام، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام: دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012، ص: 64.

³ - عبد القادر زيتوني، التصكيك الإسلامي: ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 كانون أول/ ديسمبر 2010، ص: 17.

بالاقتصاد الحقيقي، وهو ما يضمن نموا مستداما لهرم التوازن الاقتصادي بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي والنقدي.¹ والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 3: هرم التوازن الاقتصادي في ظل آليات التمويل الإسلامي



المصدر: صالح صالح، مرجع سبق ذكره، 05-06 ماي 2009، ص: 05.

- تعبئة الإدخارات اللازمة للعملية التنموية المستدامة

كنتيجة لصعوبة توفير الموارد التمويلية اللازمة للاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل، فإن الأصول المالية المصرفية (المدخرات) تنمو بأسرع من الاستثمارات الحقيقية، ويمكن للتصكيك الإسلامي توفير الموارد المالية اللازمة لهذه الاستثمارات من حيث الآجال، درجة المخاطر، والتنوع وطريقة التمويل، وغيرها. وهو ما يسهم في ربط الادخار والاستثمار على أساس العائد الحقيقي، وزيادة تنمية الثروة والدخل الفعلي من أنشطة إنتاجية حقيقية، وبالتالي زيادة حجم الادخار، وتزداد معه القدرة على تمويل الأنشطة الاستثمارية المنتجة التي تمول الاقتصاد الوطني، ويؤدي بالتالي إلى الزيادة الحقيقية في حجم الاستثمار الوطني.

كما يساهم التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية في استقرار الاقتصاد الوطني لخلوه من الربا، وبالتالي يزداد حجم الاستثمار والإنتاج، وتتم تعبئة المدخرات والتخصيص الكفاء للاستثمارات وبالتالي يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.²

- تمويل عجز الميزانية العامة للدولة

تعمل الدولة على تحقيق المصالح العامة للمجتمع، من خلال برامج سنوية، ومتعددة السنوات، وهو ما يكلف ميزانيتها نفقات عامة ضخمة تعجز إيراداتها عن تغطيتها، مما يفرض عليها البحث عن موارد بديلة للتمويل التقليدي (التمويل البنكي عادة، أو التمويل بالعجز)، وتعتبر الصكوك الإسلامية البديل المستدام الأمثل لتحقيق هذا الهدف، لتنوعها وتعدد مجالات استخدامها.

¹ - صالح صالح وعبد الحليم غربي، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، المنتدى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 05-06 ماي 2009، ص: 05.

² - أحمد شعبان محمد علي، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص:

ويعتبر الاعتماد على الصكوك الإسلامية كبديل مستدام للتمويل، ضرورة ملحة للدولة، وذلك لاعتبارات متعلقة بالسياسة المالية، لها علاقة بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ومنها ما يلي:¹

- الميزانية العامة أداة لتنفيذ السياسة المالية، لذلك ترتبط بضرورة ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- الميزانية العامة أداة فعالة للتنسيق بين أنشطة الأجهزة الحكومية (الوزارات) والهيئات الأخرى، الأمر الذي يتلاءم مع طبيعة تشابك أبعاد التنمية المستدامة.
- الميزانية العامة أداة رقابية فعالة، مما يساهم بتعزيز المشاركة الشعبية في الرقابة من خلال السلطة التشريعية (البرلمان).
- الميزانية العامة أداة لحماية الصناعات المحلية، وذلك من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية على الصناعات الخارجية، وهو ما ينجم عنه تحقيق هدف الشمول المالي، ومعالجة البطالة، وتشجيع المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.
- الميزانية العامة أداة اجتماعية فعالة، إذ تساهم في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع على أسس عادلة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

- تمويل مشاريع البنى التحتية والتنمية

تتميز الصكوك الإسلامية بكونها أداة تمويلية مدعومة بأصول حقيقية وذات مخاطر منخفضة، وبذلك تعتبر مصدرا مهما لضخ الأموال في المشاريع الكبرى،² وذلك بتمكين القطاع الخاص من المشاركة في تمويلها، كما تتيح الصكوك الإسلامية للمواطنين الفرصة في تمويل المشاريع عن طريق الاكتتاب فيها، الأمر الذي يدعوهم إلى المحافظة عليها، وتدر عليهم عوائد متوقعة. إضافة إلى أن مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية إلى جانب القطاع الحكومي، تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة، والتي ينتج عنها تحقيق ربح اقتصادي ومالي كبير.³

وتساهم قطاعات خدمات البنية التحتية مساهمة مباشرة وغير مباشرة في النمو وتوليد الدخل وزيادة الرفاه، وتؤدي وظيفة اجتماعية هامة، إذ الحصول على الخدمات الأساسية (المياه الصالحة للشرب والكهرباء)، وإتاحة الخدمات المالية للجميع وسد الفجوة الرقمية، كلها تعتبر عوامل محفزة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.⁴

وبشكل عام، فإن استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، يحقق - على الأقل وبشكل مباشر - كل أبعاد التنمية المستدامة.

¹ - فريد أحمد عبد الحافظ غنام، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1427هـ/2006، ص: 23.

² - عبد القادر زيتوني، مرجع سبق ذكره، 1-2 كانون أول/ديسمبر 2010، ص: 17.

³ - زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2008، ص: 141-143.

⁴ - التجارة والخدمات والتنمية: التحديات التنظيمية والمؤسسية، أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، الدورة الأولى، جنيف، 25-26 شباط/فبراير 2013، ص: 02.

- علاج مشكلة المديونية

عادة ما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض المحلي (البنك المركزي)، أو الاقتراض الخارجي للقيام ببعض المشاريع التنموية وذلك في شكل سندات ربوية. وتعتبر الصكوك الإسلامية الحل الأمثل لهذه المعضلة، إذ وجدت لتكون البديل المناسب للسندات الربوية، حيث تمكن المواطنين من المشاركة في التمويل من خلال تحويل القروض التي على عاتق الدولة للمواطنين إلى صكوك ملكية خدمات عامة تقدمها الدولة كالتعليم، والخدمات الصحية والنقل وغيرها، وذلك بمبادلة السندات الربوية التي بحوزة المواطنين بما يقابلها من صكوك خدمات تقدمها الدولة مستقبلاً. وبذلك، تتخلص الدولة والمواطنون من هذا القرض الربوي.

إضافة إلى تمتعها بميزة الحماية من مخاطر التضخم، والصكوك التي تمثل منافع تكون قابلة للتداول في السوق الثانوية، ما يجعلها قابلة للتسييل، إذا ما أراد حامل الصك الحصول عليها بشكل نقود.

كما يمكن مبادلة هذه الديون بصكوك استصناع سلع تنتجها الدولة، فيحصل حملة الصكوك على سلع بقيمة ما قدموه من قرض في السابق.¹

- علاج مشكلة البطالة وتحريك الأموال المعطلة

تحقق الصكوك الإسلامية رغبات المستثمرين والمدخرين على حد سواء نظراً لتعددتها وتنوعها، حيث يشجع أسلوب المضاربة العاطل عن العمل من خلال منحه المال ليضرب به في الأرض ابتغاء للرزق، في حين يشجع أسلوب المشاركة على العمل الاستثماري من خلال توفير الأموال لتغطية نفقات الاستثمار، كما أن صكوك المزارعة والمساقاة تمكن صاحب الأرض من تحقيق الأمن الغذائي.

أما صكوك المرابحة والسلم والاستصناع فتمكن من الحصول على الخبرات الكافية والملاءة المالية، وذلك من خلال تمويل السلع الرأسمالية للحرفيين وصغار المنتجين المزارعين والصناعيين الجدد. وتشجع صكوك الإجارة على تشجيع العامل ليجد ويجتهد في عمله ليتحول من مستأجر إلى مالك أصلي، وتوفر صكوك القرض الحسن القروض للمستثمرين وتأمين السيولة اللازمة لهم، مما يرفع حجم العمالة ومن ثم ضمان استدامة العملية الإنمائية.²

- تحقيق الشمول المالي

الشمول المالي عبارة عن "توفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد، أو توفير الخدمات المالية بنوعية جيدة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية مستخدمي هذه الخدمات".³

¹ - زاهرة علي محمد بني عامر، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص: 152-153.

² - معطى الله خير الدين وشرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص: 255.

³ - الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع، ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، وحدة البحوث الاقتصادية والترجمة، بنك الكويت الدولي، مايو 2015، ص: 03.

ونظرا لتعدد وتنوع الصكوك الإسلامية، فإن ذلك يمكن من تحقيق الشمول المالي، لأن الصكوك الإسلامية قائمة على الأصول وعلى المشاركة في الأرباح والخسائر، وهذا عكس التمويل التقليدي الذي يقوم على الفائدة، ويتطلب شروطا قد لا تمكن صغار المستثمرين والمقاولين من الوصول إلى الخدمات المالية المطلوبة (الحصول على القروض بالحجم والتنوع وفي الوقت المطلوب).¹

3. الصكوك الإسلامية كمصدر مستدام لتمويل التنمية المستدامة في ماليزيا

هناك الكثير من الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، وتعد ماليزيا إحدى التجارب العالمية التي حققت الزواج في شتى مجالات الصناعة المالية الإسلامية، فمنذ ستينيات القرن العشرين والتجربة تتطور حتى أصبحت نموذجا يحتذى به. وتمثل الصكوك الإسلامية أهم مصادر التمويل لأبعاد التنمية المستدامة، ففي حين اقتصر الصكوك في البداية على تمويل البعد الاقتصادي، توسعت التجربة الماليزية حاليا لتمس البعد الاجتماعي والبيئي.

1.3. أهم أنواع الصكوك الإسلامية في ماليزيا

عرفت هيئة الأوراق المالية الماليزية، الصكوك الإسلامية بأنها "صكوك تصدر وفقا لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية التي أقرتها اللجنة الاستشارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية".² وهناك أنواع مختلفة من الصكوك الإسلامية التي تصدرها هيئة الأوراق المالية الماليزية.

- صكوك المرابحة وصكوك البيع بضمن آجل

في التجربة الماليزية، تعرف صكوك البيع بضمن آجل / المرابحة، بأنها "الوثائق أو الشهادات الممثلة لقيمة الأصول التي تصدرها الجهة المصدرة للجهات الأخرى لإثبات المديونية فيها وإصدارها على أساس عقد البيع بالضمن الآجل / المرابحة".³ وقد بدأ التعامل بهذه الصكوك في ماليزيا في مارس عام 1994.⁴

وتختلف صكوك البيع بضمن آجل عن صكوك المرابحة في آجال الاستثمار ومدة الاستحقاق، حيث تصدر صكوك البيع بضمن آجل للاستثمارات طويلة الأجل ابتداء من خمس (05) سنوات فما فوق، في حين تصدر صكوك المرابحة للاستثمارات متوسطة وقصيرة الأجل من ثلاثة (03) أشهر إلى سنة تقريبا.⁵

¹ دور التمويل الإسلامي في سد فجوات تمويل المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيجارا ماليزيا، 19 فبراير 2016، ص: 05.

² *Guidelines on the Offering Islamic Securities, Securities Commission Malaysia, Took effect from 26 July 2004, p: 01.*

³ محمد عدنان بن الضيف، الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007، ص: 192.

⁴ - Akhtarzait Abdul Aziz, *Capital Market in Islamic Framework: Malaysian Experience, conference of securities markets of bourse: prospects & challenges, U.A.E, University, 15-17 may 2007, p: 23.*

⁵ - محمد عدنان بن الضيف، مرجع سبق ذكره، 2008/2007، ص: 193-194.

- صكوك الاستصناع

تعرف بأنها "تلك الوثائق الممثلة لقيمة الأصول والمصدرة على أساس بيع الاستصناع لإثبات المديونية من قبل الجهة المصدرة للجهة الممولة".¹ وقد أصدرت لأول مرة في ماليزيا عام 2003 من طرف شركة SKS Power Bhd بقيمة 5.6 مليار رينجيت ماليزي مدة استحقاقها تتراوح ما بين 05-09 سنوات.²

وقد أعلن وزير المالية الماليزي عن تعديل ضريبي من خلال التدابير الضريبية المتعددة لتشجيع استخدام التمويل الإسلامي في المعاملات وذلك بخفض الضريبة المدفوعة عند انتقال الأصول، كما حدث في صكوك الاستصناع والبيع بثمن آجل والمراجعة.³

- صكوك الإجارة

تعتبر صكوك الإجارة الصكوك الإسلامية التي تقوم على عقد الإجارة، وهي موجودات أصلية في إصدارها، يتم إصدارها من خلال عملية تصكيك عقد الإجارة، وقد طبقت التجربة الماليزية إصدار صكوك الإجارة على المستوى العالمي كالصكوك الدولية الماليزية (Malaysian Global Sukuk) والصكوك الحكومية الباكستانية (Pakistan Government Sukuk).⁴

تم إصدار صكوك الإجارة في ماليزيا لأول مرة في 03 جويلية 2002، عندما أصدرت الحكومة الماليزية الصكوك الدولية الماليزية، والتي تم تداولها في مركز لابوان بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، وتستحق في سنة 2007.⁵ أما فيما يتعلق بصكوك الإجارة المحلية، فقد أصدرت لأول مرة في جويلية 2004، من طرف الشركة المحدودة أنكرس (Ingress Corporation Bhd)، بقيمة 160 مليون رينجيت ماليزي.⁶

- صكوك المضاربة

يعود تاريخ إصدارها لأول مرة إلى سنة 2005، إذ أصدرت من طرف PG Municipal BND بقيمة 8 مليون رينجيت ماليزي.⁷

¹ - Securities Commission Malaysia, Op-Cit, 26 July 2004, p: A-2.

² - Annual report 2003, Securities Commission Malaysia, p: 2-45.

³ - Ibid, p: 2-44.

⁴ - نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص: 160

⁵ - Ali Arslan Tariq, Managing Financial Risks Of Sukuk Structures, A dissertation Submitted in partial full filament of the requirements for the degree of Mastres of science at loughborough university, UK, September 2004, p: 33.

⁶ - Annual report 2004, Securities Commission Malaysia, p: 2-24.

⁷ - Annual report 2005, Securities Commission Malaysia, p: 2-22.

- صكوك المشاركة

كان أول إصدار لصكوك المشاركة في ماليزيا سنة 2005، من طرف شركة Musyarakah One Capital Bhd، بقيمة 2.5 مليار رينجيت ماليزي.¹

- صكوك الوكالة بالاستثمار

عرفتها هيئة الأوراق المالية الماليزية بأنها "شهادات متساوية القيمة والتي تثبت الملكية الموحدة لحاملي الشهادة في الأصول الاستثمارية، وفقا لاستثماراتهم من خلال وكيل الاستثمار".² وقد أصدرت لأول مرة في عام 2011 من طرف شركة غولف للاستثمار.³

- الصكوك الإسلامية الحكومية

أصدرت لأول مرة بداية سنة 1983، وهي تلك الصكوك الحكومية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي بمثابة شهادات للاستثمار الحكومي (-GIC Government Investment Certificates)، وتعتبر أولى الشهادات التي أصدرتها الحكومة دون فائدة، وتعرف بالإصدارات الاستثمارية الحكومية (-GII Government Investment Issue)، وهي شهادات استثمارية تم تطويرها وفق مبدأ القرض الحسن من قبل الحكومة الماليزية كخطوة لمساندة حركة الأعمال المصرفية الإسلامية في ماليزيا، بغرض توفير الأموال اللازمة للحكومة لتمويل المشاريع التنموية، وتطرح الإصدارات الاستثمارية الحكومية الجديدة المستندة إلى الربح وفق مبدأ البيع بالثمن الآجل كأداة إضافية مما يضيف المزيد من العمق على سوق المال الإسلامية.⁵

كما أتاحت هذه الشهادات لكافة المؤسسات الأخرى في النظام المالي والمصرفي الماليزي، إضافة إلى الأفراد، كما أن عائدها لا يحدد مقدما.⁶

وتعتبر هذه الشهادات بمثابة البديل الإسلامي لأذون وسندات الخزانة، كما يمكن للبنك المركزي استخدامها في عمليات السوق المفتوحة، وأداة يستخدمها البنك الإسلامي لاستثمار فوائضه من السيولة النقدية وغيرها.⁷

¹ - *Ibid*, p : 1-21.

² - *Guidelines On Sukuk, Securities Commission Malaysia, 8 january 2014, pp: 5-6.*

³ - *Annual report 2011, Securities Commission Malaysia, pp: 3-4.*

⁴ - مسعودة نصبة، *نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال: تجربة ماليزيا أنموذجا*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص: 293.

⁵ - حكيم براضية، *التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية*، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011/2010، ص: 158.

⁶ - أسامة محمد أحمد الفولي، "تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي"، *مجلة دراسات اقتصادية*، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث، الجزائر، العدد الثالث، 1421هـ/2000، ص: 76.

⁷ - حكيم براضية، *مرجع سبق ذكره*، 2011/2010، ص: 159.

2.3. مظاهر استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا

في ماليزيا، تعتبر الصكوك الإسلامية كمصدر مستدام لتمويل التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة، وذلك من خلال الابتكار والتطوير المستمر لصناعة الصكوك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1.2.3. تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

عملت ماليزيا على إقامة بنية تحتية وتنمية مستندة على صناعة الصكوك الإسلامية في التمويل. ففي عام 2012، تم إصدار نوع جديد من الصكوك الإسلامية لذوي الدخل المحدود، إذ خصص الإصدار الجديد لتمويل مشروع خط القطار الجديد في عاصمة ماليزيا، تبلغ قيمة هذا الإصدار حوالي 1.5 مليار دولار، تم تخصيص نحو 300 مليون دولار للمواطنين ذوي الدخل المحدود وصغار المستثمرين.¹

وتعد ماليزيا رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، إذ قامت بعدة إصدارات مكنتها من الاستحواذ على المرتبة الأولى عالميا، وكان الهدف من تلك الإصدارات، هو تمويل عمليات إنشاء وتطوير عدة مشروعات عملاقة؛ مثل المطارات والطرق الرئيسية وعمليات التنقيب عن الغاز وصناعة البتروكيماويات والعقارات وغيرها، والتي كانت تجربة ناجحة دفعت ماليزيا إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي.²

والجدول الموالي يوضح إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (1996- سبتمبر 2012)، لتمويل مشاريع

البنية التحتية.

الجدول 1: إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا لتمويل مشاريع البنية التحتية خلال الفترة (1996- سبتمبر 2012)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

القطاعات	المالية	النقل	الطاقة والمناجم	البناء	الاتصالات	العقار	الخدمات	النفط والغاز	المجامع السكنية	قطاعات أخرى
قيمة إصدارات الصكوك	26.5	25	18	11.5	12	3.8	3.5	3.4	1.6	5.5
عدد إصدارات الصكوك	215	237	216	360	55	107	24	83	8	215

¹ - فاطمة الزهراء سبع، آفاق التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008: الفرص والتحديات، مع الإشارة إلى نموذج ماليزيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأعواط، 2013/2012، ص: 258.

² - رفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كمقترح تمويلي لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية: التجريبتين الماليزية والسودانية أنموذجا، بحث مقدم إلى مؤتمر "الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي"، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 12-13 نوفمبر 2013، ص: 16.

المصدر: Thomson Reuters, Islamic Finance Gateway, Thomson Reuters Zawya Sukuk, *perceptions and Forecast study 2013*, p: 65.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد إصدارات الصكوك الإسلامية الماليزية لتمويل مشاريع البنية التحتية قد ارتفع ليصل في سبتمبر 2013، إلى 2438 إصداراً.¹

وقد ساهم إصدار الصكوك الإسلامية في تحريك عجلة الاقتصاد الماليزي. فمنذ سنة 1990، تم استخدامها كأداة جديدة من طرف الشركات الخاصة والحكومية على حد سواء، لتلبية احتياجاتهما الاستثمارية والتنموية.²

أما فيما يتعلق بتمويل قطاع النقل في ماليزيا، فقد أصدرت مؤسسة ماليزية صكوك المشاركة المستدامة لاحتياجاتها إلى تمويل رأس المال العامل، وتعطي عوائد بمعدل ربح قدره 7.5% والعديد من الإصدارات تحت إطار التخطيط في المستقبل.³

إضافة إلى ما سبق، تستخدم الصكوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في ماليزيا، حيث أعلنت لجنة الأوراق المالية الماليزية في سبتمبر 2014، إطاراً للصكوك التي تراعي المسؤولية الاجتماعية، ويشار إليه بإطار "الاستثمار المستدام والمسؤول في الصكوك". وكان من المتوقع أن يدعم هذا الإطار الطلب من المستثمرين الأفراد والمؤسسات والهياكل المتقدمة على حد سواء من أجل الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية وتسهيل المشاركة بشكل أكبر في سوق الصكوك.⁴

2.2.3. تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (التمويل المستدام للتعليم في ماليزيا)

من مظاهر تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ماليزيا، تمويل قطاع التعليم من خلال إصدار صكوك تسمى بصكوك إحسان.

لقد أصدرت خزانة ناشيونال ماليزيا صكوكاً أطلق عليها صكوك "إحسان"، وهي عبارة عن صكوك استثمار ذات مسؤولية اجتماعية، يهدف إصدارها إلى تمويل "مدارس وقفية" من خلال سوق الأوراق المالية لأول مرة. وتجدر الإشارة إلى أن خزانة ناشيونال أنشأت عام 2015 شركة ذات أهداف محدودة (SPV) مهمتها إصدار صكوك "إحسان" بقيمة 01 مليار رينجيت ماليزي، وتعد هذه الصكوك الأولى من نوعها التي حظيت بموافقة هيئة الأوراق المالية بموجب إطار الاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية ذات التصنيف **AAA**، من شركة رام للخدمات التقييم.

وقد كان أول إصدار لهذه الصكوك في 18 يونيو 2015 بقيمة تمويل بلغت 100 مليون رينجيت ماليزي بنسبة 4.3% سنوياً كتوزيع دوري لمدة سبع سنوات. وتستخدم عائدات هذه الصكوك لتمويل إطلاق 20 مدرسة ضمن برنامج مدارس وقفية "يياسان أمير ترست"، وهي منظمة غير ربحية أسستها خزانة ناشيونال بغرض تحسين جودة التعليم في المدارس الحكومية

¹ - Thomson Reuters, Islamic Finance Gateway, Thomson Reuters Zawya Sukuk, *perceptions and Forecast study 2014*, p: 16.

² - محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013، ص: 207.

³ - تقرير الصكوك العالمي، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 13 مايو 2015، ص: 04.

⁴ - 2014 عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 26 ديسمبر 2014، ص: 05.

المالية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة التعليم المالية. وينبغي ملاحظة أن إصدار صكوك (Socially Responsible Investment-SRI) ساهم في امتداد برنامج "المدارس الوقفية" لتغطي عددا أكبر من المدارس والطلاب، كما أن إفادة أكبر عدد من أصحاب المدارس والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمجتمع ككل من الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.¹

3.2.3. تمويل البعد البيئي للتنمية المستدامة (صكوك الاستثمار ذات المسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة)

في عام 2014، أعلن رئيس وزراء ماليزيا عن تطلع بلاده لتصبح موطنا للاستثمارات ذات المسؤولية الاجتماعية. ولقد راجعت هيئة الأوراق المالية الماليزية دليل الصكوك في العام ذاته من خلال إدراج متطلبات جديدة لإصدار صكوك الاستثمار ذات المسؤولية الاجتماعية. وقد أوضح الدليل التوجيهي المعدل (للصكوك) أن عائدات هذه الصكوك يمكن استخدامها في مجالات عديدة، منها الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، والحفاظ على استدامة الطاقة، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وكذا الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.²

ورغم أهمية الصكوك البيئية، إلا أنها تعاني من تحديات مرتبطة بغياب سوق ثانوية للصكوك، وكذا مخاطر عالية مرتبطة بالتكنولوجيا البيئية، إضافة إلى صعوبة إقناع المستثمرين بأهميتها الاقتصادية بالموازاة مع تلبية المعايير البيئية المتعارف عليها.³

4. خاتمة

ظهر مفهوم الاستدامة كآلية لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة والتركيز على الإنسان كمحور للعملية التنموية، فأصبح الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بطريقة مثلى من أهم أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تمويل أبعاد التنمية المستدامة توفر أدوات تمويل متنوعة تتميز بخصائص تضمن كفاءتها وقدرتها على التمويل وفقا لما تتطلبه هذه الأبعاد المتداخلة والمتكاملة.

وقد أثبتت أدوات التمويل الإسلامي (ومنها الصكوك الإسلامية) كفاءتها في تحقيق الهدف المنشود (تمويل أبعاد التنمية بشكل مستدام) لما لها من خصائص مستمدة من الشريعة الإسلامية، وهو ما تبين من دراسة حالة الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

- النتائج

- من خلال هذه الورقة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي:
- التمويل الإسلامي هو تقدم ثروة (عينية أو نقدية) من طرف إلى طرف آخر لإدارتها والتصرف فيها بناء على مبدأ المشاركة في الشريعة الإسلامية.
- الاستدامة من المنظور الإسلامي تتمثل في الاجتهاد في تحقيق الاستغلال الأمثل وبحكمة للموارد الطبيعية المتاحة في ظل الحفاظ على البيئة بما يحقق العدل ومصالح الجميع.

¹ - صكوك الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصكوك البيئية: التحديات والآفاق، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 29 يناير 2016، ص ص: 02-03.

² - المرجع نفسه، ص: 02.

³ - المرجع نفسه، ص: 04.

- التنمية المستدامة من منظور إسلامي عملية تهدف إلى خدمة حاضر الأمة ومستقبلها من خلال تلبية حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال اللاحقة في الحصول على نصيبها من الموارد الطبيعية المتاحة.
 - تتعدد متطلبات التنمية المستدامة من منظور إسلامي، ومنها تحقيق القصد في الاستغلال الأمثل للموارد والثروات الطبيعية والحفاظ على البيئة، إضافة إلى العناية بتنمية أفراد المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها.
 - للتنمية المستدامة من منظور إسلامي أبعاد مترابطة ومتشابكة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، إضافة إلى البعد الأخلاقي.
 - تمتاز الصكوك الإسلامية بكفاءتها كمصدر للتمويل المستدام، حيث تربط بين الاقتصاد الحقيقي والمالي، إضافة إلى قدرتها على تعبئة المدخرات اللازمة لعملية التنمية، وكذا تحقيق الشمول المالي وغيرها.
 - تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية، إذ تصدر أنواع مختلفة من الصكوك الإسلامية ومنها صكوك المراجعة، صكوك المشاركة، صكوك الإجارة، صكوك الاستصناع، إضافة على صكوك الاستثمار المسؤول اجتماعيا وغيرها.
 - تستخدم الصكوك الإسلامية في ماليزيا لتمويل أبعاد التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع التنموية (البعد الاقتصادي)، وكذا تمويل البعد الاجتماعي من خلال تمويل التعليم والصحة، إضافة إلى تمويل الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا (البعد البيئي).
- الاقتراحات**

بناء على النتائج المتوصل إليها، تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- التوجه نحو تمويل المشاريع الخضراء من خلال أدوات التمويل الإسلامي.
- الاهتمام بالصكوك الإسلامية في الجزائر من خلال إيجاد إطار تشريعي وتنظيمي ملائم (خاصة قانون للصكوك الإسلامية).
- استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدول لتحقيق مشاركة كل أفراد المجتمع في العملية التنموية.
- العمل على توفير سوق ثانوية للصكوك الإسلامية للتمكن من تعبئة المدخرات اللازمة لعملية التنمية المستدامة.

6. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ - المؤلفات

- 1 - التنمية المستدامة في الوطن العربي ... بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مركز الإنتاج الإعلامي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1427 هـ.
- 2 - الجيوسي عودة راشد، تقديم: سمو الأمير الحسن بن طلال، ترجمة: الإسكندرية، مجموعة الترجمة: جمانة وليد وآخرون، الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، مؤسسة فريدريش إيبيرت، عمان، الأردن، 2013.
- 3 - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1997.
- 4 - الدماغ زياد جلال، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

- 5 - الشمول المالي في دولة الكويت، الأهمية والواقع، ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الإقليم والعالم، وحدة البحوث الاقتصادية والترجمة، بنك الكويت الدولي، مايو 2015.
- 6 - قحف منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي، بحث تحليلي رقم 13، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة، 1425هـ/2004.
- 7 - محمد علي أحمد شعبان، الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
- ب - الأطروحات والرسائل الجامعية
- 8 - أبو علي نايف بن نائل بن عبد الرحمن، التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية حالة دراسية: منطقة الحجاز، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم العمارة الإسلامية، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1432/1431.
- 9 - براضية حكيم، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010/2011.
- 10 - بن الضيف محمد عدنان، الاستثمار في سوق الأوراق المالية: دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2008.
- 11 - بني عامر زاهرة علي محمد، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2008.
- 12 - سبع فاطمة الزهراء، آفاق التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008: الفرص والتحديات، مع الإشارة إلى نموذج ماليزيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود، مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2012/2013.
- 13 - سمور نبيل خليل طه، سوق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
- 14 - عبد النور علام، دور صناعة الصكوك الإسلامية كبديل للسندات التقليدية في تطوير التمويل المستدام: دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الخليجية لصناعة الصكوك الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012.
- 15 - غزال محمد، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الماليزية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2013.
- 16 - غنم فريد أحمد عبد الحافظ، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1427هـ/2006.

17 -نصبة مسعودة، نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال: تجربة ماليزيا أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

ج- المقالات

18 -بوبكر الصديق بن الشيخ، "الزكاة كأداة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة: عرض تجارب بعض الدول الإسلامية"، مجلة الحجاز العالمية المحكمة للدراسات الإسلامية والعربية، العدد الخامس، محرم 1435هـ/نوفمبر 2013.

19 -خورشيد أحمد، ترجمة: رفيق يونس المصري، "التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2، العدد 2، 1985/1405.

20 -الغامدي عبد الله جمعان، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 1، 1430/2009.

21 -الفولي أسامة محمد أحمد، "تقييم التجربة الماليزية في إقامة أول سوق نقدي إسلامي"، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث، الجزائر، العدد الثالث، 1421هـ/2000.

22 -مخول مطانيوس وغانم عدنان، "نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

د- المدخلات

23 -خير الدين معطى الله ورفيق شرياق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

24 -زيتوني عبد القادر، التصكيك الإسلامي: ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، 1-2 كانون أول/ديسمبر 2010.

25 -شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كمقترح تمويلي لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية: التجربتين الماليزية والسودانية أنموذجا، بحث مقدم إلى مؤتمر "الصكوك الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي"، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 12-13 نوفمبر 2013.

26 -صالح صالح وغربي عبد الحليم، كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 05-06 ماي 2009.

هـ- التقارير

27 -التجارة والخدمات والتنمية: التحديات التنظيمية والمؤسسية، أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، الدورة الأولى، جنيف، 25-26 شباط/فبراير 2013.

28 -عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 26 ديسمبر 2014.

29 -التقرير السادس: تعزيز المنشآت المستدامة، البند السادس من جدول الأعمال، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 96، 2007، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، الطبعة الأولى، 2007.

30 -تقرير الصكوك العالمي، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 13 مايو 2015.

31 -التمويل الإسلامي: تعزيز التنمية الاقتصادية الحقيقية، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 28 أكتوبر 2015.

32- دور التمويل الإسلامي في سد فجوات تمويل المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيجارا ماليزيا، 19 فبراير 2016.

33- صكوك الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا والصكوك البيئية: التحديات والآفاق، مركز التمويل الإسلامي بماليزيا، بنك نيغارا ماليزيا، 29 يناير 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ - اللغة الإنكليزية

A- Guidelines

34- **Guidelines On Sukuk**, Securities Commission Malaysia, 8 january 2014.

35- **Guidelines on the Offering Islamic Securities**, Securities Commission Malaysia, Took effect from 26 july 2004.

B- Journal article

36- Abdul Haseeb Ansari & Parveer Jamal & Umar A. Oseni, "sustainable Development: Islamic Dimension With Special Reference to Conservation of the Environment", **Advances in Natural and Applied Sciences**, 6(5), 2012, p: 609.

C- Meetings & conferences

37- Akhtarzaite Abdul Aziz, **Capital Market in Islamic Framework: Malaysian Experience**, conference of securities markets of bourse: prospects & challenges, U.A.E, University, 15-17 may 2007.

D- Theses

38- Ali Arslan Tariq, **Managing Financial Risks Of Sukuk Structures**, A dissertation Submitted in partial full filament of the requirements for the degree of Mastres of science at loughborough university, UK, September 2004.

E- Annual reports

39- Securities Commission Malaysia, **Annual reports (2003-2004-2005-2011)**.

40- Thomson reuters, **Islamic Finance Gateway**, Thomson reuters Zawya Sukuk, perceptions and Forecast study 2014.

ب - اللغة الفرنسية

A- Sites web

41- "Finance durable", Office fédéral de l'environnement (OFEV), confédération suisse, <https://www.bafu.admin.ch/bafu/fr/home/themes/economie-consommation/info-specialistes/finance-durable.html#1222333580>. le: 24/07/2020.

42- Philipp Krüger, "la finance durable, une chance pour la suisse", dossier, **la Vie économique** 1-2/2016. https://dievolkswirtschaft.ch/content/uploads/2015/12/18_Dossier_FR.pdf, le : 24/07/2020.

43- Candice Stevens, **Mesurer le développement durable, CAHIERS STATISTIQUES**, Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), N.10, mars 2006. <http://www.oecd.org/fr/sdd/36328924.pdf>, le: 24/07/2020.